التوزيع : محدود
E/ESCWA/POP/1993/WG.1/10(Suppl.1)
٢٥ تموز/يوليو ١٩٩٣
ARABIC
الأصل : بالعربية

الأمم المتحدة

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا (الأسكوا)

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التخطيط

اجتماع خبراء حول "التعطل في دول الاسكوا"
٢٦-٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٣
عمان

تعقيب على دراسة

التعطل واعادة الاعمار في لبنان

المعقب

الاسكوا

صدرت هذه الورقة دون تحرير.

93-0502

قبل كل شيء أود موافقة الباحث على مقولته ان موضوع "التعطل واعادة الاعمار في لبنان" هو من قبيل المغامرة؛ ذلك ان دراسة موضوع ما يتطلب الحد الادنى من المعلومات والبيانات، ويستحيل في غياب هذا الحد الادنى تدارس موضوع معين بشكل معمق، ناهيك عن وضع سياسات تنموية صحيحة.

وفي لبنان الذي تآكلته الحرب خلال أكثر من خمس عشرة سنة ينتفي مثل هذا الحد الادنى المطلوب بحيث يضحى الكلام عن رسم سياسة تشغيل صحيحة بغير ذي مضمون عملي. غير ان هذا الموقف النظري على صحته، لا يساعد لبنان كثيرا في مرحلة استعادة عافيته؛ وعليه فالمطلوب من الباحث ان يوفّق بين متطلبات البحث الجدي وبين متطلبات الحياة اليومية، والاهم من كل ذلك المطلوب من المسؤول في الادارة اللبنانية ان يعي ان المساهمات الجزئية للباحثين لا تغني عن رسم سياسة متكاملة للانماء الاقتصادي والاجتماعي، تترافق مع خطة اعادة اعمار البنية التحتية، وبدون هذه النظرة الشمولية يصعب ايجاد السياسات الصحيحة لمسائل التشغيل والتعطل في لبنان.

وفي هذا الاطار يمكن التقدم بالملاحظات التالية ضمن محورين محددين (أ) قياس التعطل و(ب) سياسات التشغيل

أولا: قياس التعطل في لبنان

١- يمكن القول ان الدراسات المعمقة التي قام بها فارغ وكرباج في مطلع السبعينات حول الوضع السكاني في لبنان تشكل نقطة انطلاق جيدة، وكذلك الاسقاطات السكانية التي وفرتها هذه الدراسات. كذلك يمكن اعتبار المسح الميداني الذي اجرته كل من جامعة القديس يوسف في بيروت وجامعة لافال في كيبك حول "المهجرون في لبنان ١٩٧٥-١٩٨٧"، مرجعا احصائيا مهما طالما هو الوحيد الذي تم انجازه على مستوى لبنان، بما فيه الشريط الحدودي الذي تحتله اسرائيل.

وعليه يمكن نظريا القول ان مسح عام ١٩٨٧ يوفر خصائص السكان والقوى العاملة اللبنانية كما كانت عليه في ذلك العام، كما ان دراسات فارغ وكرباج تحلل الوضع السكاني عام ١٩٧٠. وما يمكن القيام به هو مقارنة اسقاطات فارغ وكرباج لعام ١٩٨٧ مع نتائج المسح الذي اجري في ذلك العام؛ وبالطبع فان تمايز نتائج المصدرين تعكس، على افتراض ان الدقة الاحصائية لكل من المصدرين متشابهة، آثار الحرب اللبنانية على مستوى الوفيات وآثارها ايضا على مستوى الهجرة الخارجية. وهكذا يمكن القول ان أحد وسائل تطوير الورقة هي ايلاء هذا الجانب حقه في التحليل.

٢- الى جانب ما ذكره البحث حول مصادر البيانات الديمغرافية في لبنان (ص ١١)، يجب ذكر ايضا مسح النزوح السكاني الذي اجرته مديرية الاحصاء عام ١٩٧١ وكذلك مسح الخصوبة الذي اجرته جمعية تنظيم الاسرة في لبنان عام ١٩٧٢. كذلك من الاهمية بمكان الاشارة الى حصر الاسر الذي قامت به مؤسسة الحريري عام ١٩٨٧.

٣- من المهم جدا، في ظل غياب قاعدة احصائية على المستوى الوطني، الاستفادة من مصادر احصائية غير مباشرة، احصاءات النقابات مثلا، كما ورد في الدراسة (٣٧)، على ان يتم مراجعة

سريعة للمنهجية للتأكد من توحيد التعاريف المستخدمة.

٤- ان الافتراض القائل بان قتلى الحرب، وقد قدّر حجمهم ما بين ١٠٠ و ٢٥٠ ألف قتيل، يتوزعون حسب الاعمار كمجموع السكان هو غير صحيح، اذ انه من المرجح ان يكون الشباب الذكور اكثر من غيرهم عرضة للقتل. على كلٍ فالتحليل المعمق لهرم الاعمار الذي يوفره مسح عام ١٩٨٧ يجب ان يثبت أو يضحض هذه الفرضيات.

ثانيـــا : سياسات التشغيل في لبنان

٥- يشير البحث (ص ٣٩) الى انه بالرغم من ارتفاع معدلات التعطل في السنوات الاخيرة ، كان هنالك لجوء ملحوظ ومتسارع للايدي العاملة غير اللبنانية. وليست هذه الظاهرة بجديدة في سوق العمل اللبناني، ففي مطلع السبعينات وقبل الحرب اللبنانية، كان لبنان يستقبل عمالة غير ماهرة، معظمهم من السوريين، للعمل في الزراعة والبناء، وفي نفس الوقت كانت العمالة اللبنانية الماهرة تتجه الى دول الخليج النفطية للعمل هناك. وهناك العديد من الاقطار في منطقتنا (الاردن واليمن مثلا)، حيث ترتفع البطالة وحيث ترتفع ايضا معدلات استقدام العمالة غير الوطنية.

واذا كان يمكن تبرير هذه الظاهرة في الماضي من خلال اختلاف الهيكل المهني والمهاري للعمالة اللبنانية الماهرة والمهاجرة مقارنة بالعمالة غير اللبنانية غير الماهرة والوافدة، الا ان تدهور السلم المهاري في لبنان وعملية الافقار التي لحقت بالعمالة اللبنانية من جراء سنوات الحرب الطويلة، كل ذلك يدفع بالعمالة اللبنانية حاليا بالقبول بمستويات اجور متدنية، في الوقت التي تواجه فيه منافسة جدية من العمالة غير اللبنانية الوافدة.

وتستدعي هذه النقطة مناقشة تنظيم اذون العمل للعمالة غير اللبنانية الوافدة على ضوء المباديء التالية (أ) اعطاء الاولوية للعمالة اللبنانية على العمالة الوافدة و(ب) اعطاء الاولوية للعمالة العربية الوافدة على العمالة غير العربية الوافدة.

٦- تشير الدراسة ايضا (ص ٤٣) الى ان الخطة الثلاثية للاعوام ١٩٩٣- ١٩٩٥ تحصر اهتمامها، فيما يتعلق بموضوع القوى العاملة، بالعمالة في قطاع البناء وتدعو الى "اعتماد برنامج تدريب مكثف عبر استخدام المدارس المهنية الموسعة والمحدثة، والتدريب في مواقع العمل". وبالطبع فان هذا الاقتراح هو صائب وفي محله ويجب اخراجه الى حيز التنفيذ؛ غير انه يجدر التأكيد هنا على ما ذكر اعلاه من حيث اهمية تنظيم تشغيل غير اللبنانيين الوافدين لكي تعطي هذه السياسة ثمارها، اذ انه في غياب مثل هذا التنظيم قد نصل الى مرحلة حيث نشاهد تزايد تعطل اللبنانيين المؤهلين والمدربين خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار :(أ) مستويات الاجور المنخفضة نسبيا في البلدان المرسلة تقليديا للعمالة باتجاه لبنان و (ب) تراجع معدلات الهجرة اللبنانية الى دول الخليج النفطية.

وهكذا يتضح ان ما تنوي وزارة العمل اللبنانية اتخاذه من "اجراءات مشددة لضبط عمل الاجانب وحماية سوق العمل الوطنية" (ص ٤٧) يأتي في السياق الصحيح، على ان يُصار الى تنفيذ هذه الاجراءات في الواقع الملموس.

٧- يخلص الباحث الى القول "ان لبنان يواجه مرحلة اعادة الاعمار والنهوض الاقتصادي بوجه عام دون سياسة محددة ولو بمادئها العامة في مجال التشغيل والبطالة .... وفي رأينا ان هذا

الوضع .... انما يشكل جزءاً لا يتجزأ من سياسة أعمّ وأشمل على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي... أي ان الدولة لا ترى من واجبها في مرحلة اعادة الاعمار والنهوض الاقتصادي.....سوى العمل على اعادة اعمار البنى التحتية... اما الباقي فهو شأن القطاع الخاص والمبادرة الفردية" (ص ٤٧)، بمعنى آخر ان الاعمار الاجتماعي سوف لن يلقى الاهتمام اللازم، هذا اذا كان هناك اي اهتمام اصلا بهذا الجانب.

وبقدر ما هو هذا الاستنتاج صحيح بقدر ما هو مخيف، إذ انه يعكس تغييب الجانب الاجتماعي في عملية الاعمار حتى ولو على المستوى النظري. يبقى ان باب الاجتهاد مفتوح امام المهتمين بشؤون التنمية اللبنانية الشاملة، حول المكونات الاساسية لعملية الاعمار الاجتماعي في لبنان.

٨- أخيرا يشير الباحث الى اهمية تنمية الموارد البشرية اللبنانية بشكل يمكنها من تحسين قدرتها التنافسية في سوق العمل الاقليمي وخاصة في قطاعي الصناعة والخدمات (ص ٤٩). ونعتقد ان هذا الاستنتاج قد اضحى حتمية في كافة الاقطار العربية غير النفطية صغيرة الحجم ومحدودة الموارد: لبنان، الاردن، فلسطين، تونس ... الخ

واذا كان لبنان قد استفاد من هذه الميّزة النسبية في السابق بفضل انفتاحه وبفضل تدفق الخبرات والرساميل العربية باتجاهه خلال الخمسينات والستينات، الا ان سنوات الحرب الطويلة قد افقدته هذه الميّزة النسبية، سواء من خلال: (أ) الهجرة ذات الطابع الدائم للكفاءات اللبنانية واستقرارها في الغرب (ب) تدهور النظام التعليمي و(ج) تدهور النظام التدريبي.

وهكذا فاذا كان للبنان ان يستعيد دوره الرائد في محيطه العربي، فلابد له من العمل الجدي لاسترجاع كفاءاته المستوطنة في الخارج واصلاح نظامه التربوي والتدريبي، وبديهي ان الاقتصار على اصلاح البنية التحتية التي دمرتها الحرب، لايفي بهذه المهام وبالتالي يبقي لبنان في موقع تنافسي لايُحسد عليه.

واخيـــرا لابد من الاشادة بجدية البحث وجدية المقترحات المقدمة، على ان يتم اخراج هذه المقترحات الى حيـز الوجود.

UNESCWA LIBRARY
20009430

E/ESCWA/POP/1993/WP.1/10
C.2 (Suppl. 1)